

انهيار أسعار النفط لعام 2014 وتداعياته على التجارة الخارجية (الصادرات والواردات)  
حالة الجزائر فترة 2014-2018  
**The collapse of oil prices in 2014 and its implications for foreign trade  
(exports and imports). The case of Algeria 2014-2018**

لحمش مهدي<sup>1</sup>، مداني جميلة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> لحمش مهدي، أستاذ مساعد قسم (أ)، جامعة خميس مليانة، الجزائر. lahmeche.mahdi@univ-alger3.dz

<sup>2</sup> مداني جميلة، أستاذ محاضر "أ"، جامعة الجزائر 3، الجزائر. [madani.djamila@univ-alger3.dz](mailto:madani.djamila@univ-alger3.dz)

تاريخ النشر: 2020-01-01

تاريخ القبول: 2019-10-01

تاريخ الاستلام: 2019-09-12

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى بيان آثار الأزمة النفطية الأخيرة على التجارة الخارجية الجزائرية ورصيدها التجاري في الفترة الممتدة من عام 2014 إلى 2018. توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج الهامة تصب في مجملها إلى حقيقة مفادها أن الاقتصاد الجزائري ما زال مرهونا بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ مازالت الصادرات النفطية تساهم في المتوسط بحوالي 95% من مداخيل البلد المالية. في حين أن الصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز في أحسن الأحوال 5%. مما جعل مقبوضات الصادرات لا تغطي مدفوعات الواردات في جل أزمنة الدراسة، وهذا ما يؤكد تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج، مع إمكانية وقوعه مستقبلا في فخ التبعية المالية، وهذا ما أكدته نتائج التجارة الخارجية في الفترة محل الدراسة. كلمات مفتاحية: سوق النفط، الأزمة النفطية، التجارة الخارجية، الصادرات، الواردات، الاقتصاد الجزائري.

**Abstract:**

This study aims to show the effects of the recent oil crisis on Algeria's foreign trade and its trade balance from 2014 to 2018.

The study reached a number of important results in the whole to the fact that the Algerian economy is still subject to fluctuations of oil prices in world markets, as oil exports still contribute on average about 95% of

the country's financial income, while exports outside hydrocarbons did not exceed At best, 5%, which made the export receipts do not cover the import payments in most of the study time, and this confirms the dependence of the Algerian economy abroad, with the possibility of its future fall into the trap of financial dependence, and this is confirmed by the results of foreign trade in the period under study.

**Key words:** oil market, oil times, foreign trade, exports, imports and , Algerian economy

**JEL Classification Codes :** XN1, XN2.

لحمش مهدي، أستاذ مساعد قسم (أ)، جامعة خميس مليانة، الجزائر. lahmeche.mahdi@univ-alger3.dz

## 1. مقدمة:

تسعى الدول الحديثة في عصر العولمة التجارية، إلى تحقيق تجارة خارجية إيجابية من خلال تعظيم صادراتها والتقليل من وارداتها، والحصول على فوائض مستمرة في موازينها التجارية. ففي هذا الصدد، نجد أن الدول النامية وخاصة الريعانية منها، تعتمد بدرجة كبيرة على الميزان التجاري في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات أو ما يسمى بالتوازن الخارجي. وفي هذا السياق، وباعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصادا ناميا وريعانيا بامتياز، أحادي التصدير، يعتمد على النفط أساسا في مداخله، فإن هذا التوازن لا يمكن له أن يتجسد، إلا إذا كانت الصادرات النفطية تغطي فاتورة الواردات من جهة ، وتحقق فوائض مقبولة من جهة ثانية، وهذا ما تجسد فعلا مع بداية الألفية الثالثة مع ما يسمى بثورة أسعار النفط في الفترة 2004 – 2014، أين استطاعت الجزائر أن تحقق فوائض مهمة مكنتها خصوصا من تكوين احتياطي صرف هام، وتسديد المديونية الخارجية، غير أن هذه الطفرات النفطية لا يمكن لها أن تدوم في ظل اقتصاد متنوع، وهذا ما أكدته الأزمة النفطية الأخيرة لعام 2014، التي أفرزت انعكاسات سلبية على الاقتصاد الجزائري عموما وقطاع التجارة الخارجية خصوصا.

1.1 إشكالية الدراسة: من المنطلق السابق، نود في بحثنا هذا الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي: ماهي التداعيات التي أحدثها انهيار أسعار البترول على التجارة الخارجية في الفترة الممتدة من 2014 إلى 2018؟

ولحلحلة هذا التساؤل المحوري، فإننا نطرح التساؤلين التاليين:

- ماهي الأسباب الحقيقية التي ساهمت في انخفاض أسعار البترول في صائفة عام 2014؟
- إلى أي مدى ساهمت الصادرات خارج المحروقات في التخفيف من وطأة الأزمة النفطية لعام 2014 على التجارة الخارجية الجزائرية في فترة الدراسة 2014-2018؟

وللرد على التساؤلين السابقين، نقدم الفرضيتين الآتيتين:

- يرجع الانخفاض الكبير لأسعار النفط لعام 2014 لأسباب اقتصادية متعلقة بظروف الإنتاج وليس لأسباب جيوسياسية أو للمضاربات التجارية الآنية.
- لم تساهم الصادرات خارج المحروقات في التخفيف من وطأة الأزمة النفطية لعام 2014م على التجارة الخارجية الجزائرية (الصادرات والواردات) وهذا لعوامل هيكلية وليس لعوامل ظرفية.
- 2.1 أهمية الدراسة: تتجلى هذه الأهمية في كون الاقتصاد الجزائري على مدار عقود من الزمن، ما زال مرهونا بعقدة النفط، أي أنه يعتمد بنسبة كبيرة على عائدات البترول لكي يتحرك وينتعش، فهل تخلص من هذه العقدة أم لا؟ هذا ما سنحاول كشفه في ظل الأزمة النفطية الأخيرة التي ألمت به، من خلال رصد تطور التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة.
- 3.1 أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة لتقديم الإضافات التالية:
  - معرفة الأسباب الحقيقية التي كانت وراء الأزمة البترولية لعام 2014.
  - تتبع مسار التجارة الخارجية الجزائرية استيرادا وتصديرا في الفترة 2014-2018.
  - معرفة مدى مساهمة الصادرات خارج المحروقات في التخفيف من الآثار السلبية للأزمة النفطية لعام 2014.
- 4.1 مناهج الدراسة: لأجل تمحيص صدق الفرضيات التي وضعناها، قمنا باستخدام منهجين اثنين وهما المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستردادي التاريخي، الأول استخدمناه لفهم مميزات أسواق النفط العالمية، مع التأسيس النظري لمصطلحات الدراسة، كالتجارة الخارجية، والصادرات والواردات، والميزان التجاري، ومعدل التغطية.
- والثاني استعنا به لاستعراض مختلف الأزمات النفطية العالمية التي سبقت الأزمة الأخيرة، كما لجأنا إليه لتتبع التطورات السنوية التي شهدتها أسعار النفط العالمية في الفترة 2012-2018، كما سمح لنا برصد تطورات التجارة الخارجية الجزائرية في الفترة 2014-2018.
- كما استخدم الباحثان جملة من الأدوات نستعرضها فيما يأتي:
  - الإحصائيات والتقارير المتعلقة بموضوع البحث الصادرة عن الهيئات الرسمية الوطنية والدولية.
  - الأدوات الإحصائية كالنسب المئوية، والمتوسطات، ومعدلات النمو.
  - أدوات التحليل الكلي نظرا لصيغة الموضوع الكلية.
- 5.1 محاور الدراسة: للإلمام بالموضوع، تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين وهما:
  - المحور الأول: مميزات واتجاهات أسواق النفط العالمية فترة 1973-2018.
  - المحور الثاني: تحليل تطورات التجارة الخارجية الجزائرية (الصادرات والواردات) فترة 2014-2018.

## 2. المحور الأول: مميزات واتجاهات أسواق النفط العالمية فترة 1973-2018م

مازال النفط الخام مع بداية الألفية الثالثة يحتل الصدارة كأهم مصدر للطاقة على الإطلاق، على الرغم من ظهور طاقات جديدة تنافسية كالطاقات المتجددة، وكذا النفط الصخري، وغيرها من الطاقات، إذ ما زال يعتبر عند كثير من الدول سلعة استراتيجية لا يمكن الاستغناء عنها خاصة في مجال النقل، بالنظر لوفرتة النسبية، وقلّة تكلفته الاستخراجية، وكفأته، وسهولة نقله وتوزيعه، هذه الأهمية التي اكتسبها على مدار عقود من الزمن جعلته أحد أهم السلع الحيوية المتداولة في التجارة الدولية، مما جعل مسألة تسعيره العادل الشغل الشاغل للدول المنتجة المصدرة والدول المستهلكة المستوردة على حد سواء.

ولتسليط الضوء على هذه القضية، يجدر بنا ان نتناول في هذا المحور نقطتين أساسيتين، أولهما مميزات واتجاهات أسواق النفط العالمية في الفترة 1973-2014م، وثانيهما الازمة النفطية الدولية لعام 2014م من خلال عرض اتجاهات الأسعار فيها وأسبابها الحقيقية.

### 1.2 مميزات واتجاهات أسواق النفط العالمية فترة أكتوبر 1973-ماي 2014:

أ-مميزات أسواق النفط العالمية: على الرغم من أن أسعار النفط تتقاطع مع أسعار السلع والخدمات كونها تتحدد عند توازن الكميات المطلوبة مع المعروضة، ومع ذلك فإن هناك بعض الخصائص المميزة لصناعة النفط تجعل أسواق النفط تختلف عن أسواق السلع والخدمات. (مريم شطيبي محمود، 2015، ص3).

هذه الخصائص والمميزات نوجزها فيما يأتي:

- عدم مرونة الطلب خاصة في المدى القصير، حيث عند زيادة السعر فإن الكميات المطلوبة لا تتقلص ولا تنكمش، وفي نفس السياق، أي عند انخفاض السعر، فإن الكميات المطلوبة لا ترتفع بوتيرة أكبر مما هي عليه عندما يتقلص السعر.

- عدم مرونة الطلب خاصة في المدى القصير، حيث أن تطوير قدرات إنتاجية جديدة في سوق النفط يستلزم زمنا طويلا، هذا يجعل الكميات المعروضة في الأمد القصير تتجه نحو الثبات.

- أي تحول غير متوقع في أسواق النفط في ظل عدم مرونة كل من الطلب والعرض سيؤدي بالضرورة إلى تقلبات حادة في الأسعار في المدى القصير من أجل الوصول إلى حالة التوازن، (مريم شطيبي محمود، 2015، ص3).

هذا معناه أن وجود توقعات حول تغير الكميات المعروضة في الأمد القصير حتى ولو كانت في حيز ضيق تستطيع أن تخلق حركة عنيفة للأسعار داخل الأسواق النفطية.

- تمتع الأسواق النفطية بصفة عدم اليقين فيما يتعلق بالطلب والأسعار في المستقبل، هذا سينجر عنه اللااستقرار في الأسواق بشكل عام، مما يؤدي إلى حدوث أزمات.

ب- اتجاهات أسواق النفط العالمية قبل جوان 2014م: تتمثل هذه الاتجاهات في الأزمات التي عرفها سوق النفط، وهي أزمات سعرية بالدرجة الأولى، مرتبطة بتقلبات أثمان الذهب الأسود في السوق العالمية ابتداء من السبعينات إلى غاية ماي 2017، والتي يمكن ذكر أهمها فيما يأتي: (انظر الجدول رقم 01)

الجدول 01: أهم الأزمات النفطية السابقة لأزمة 2014 فترة 1973-2013م

الأزمة النفطية	السبب الرئيسي للأزمة	أهم تطورات الأسعار فيها
الأزمة النفطية لعام 1973	- اندلاع حرب أكتوبر عام 1973 م بين العرب وإسرائيل	- قفز سعر البرميل الواحد فيها من 3 دولار إلى 12 دولار أي بنسبة وصلت إلى 400%
الأزمة النفطية لعام 1979	- اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام 1979م.	- قفزت الأسعار وبشكل مفاجئ خلال أشهر قليلة ثلاث مرات عام 1979 من 13 دولار إلى 32 دولار.
الأزمة النفطية لعام 1986م	- اندلاع حرب أسعار شاملة بين الدول النفطية (دول الأوبك ودول خارج الأوبك) مما أدى إلى زيادة المعروض النفطي العالمي على حساب الطلب النفطي العالمي.	- وصل سعر بحر الشمال في جانفي 1986م إلى 17.70 دولار للبرميل. - مع دنو فصل الربيع وصلت الأسعار إلى أقل من 13 دولار للبرميل.
الأزمة النفطية لعام 1998م	- انخفاض الطلب على النفط في اقتصاديات دول شرق آسيا الناشئة.	- وصل سعر البرميل فيها إلى أقل من عشر دولارات.

<p>- صعد المعدل السنوي لسعر سلة الأوبك الى 36 دولار للبرميل الواحد.<sup>1</sup></p>	<p>- الاحتياطات النفطية لدول الأوبك بدأت بالتناقص مع عدم إمكانية اكتشاف حقول جديدة كبيرة، هذا الأمر أدى إلى أن الطلب العالمي على النفط فاق العرض العالمي.</p>	<p>الأزمة النفطية لعام 2004م بداية "ثورة في أسعار النفط"</p>
<p>- عرفت الفترة من 2004 إلى 2008 طفرة في أسعار النفط. - وصلت الأسعار في 2008م إلى 98 دولار. - تسونامي الأزمة المالية جعلها تنزل في المتوسط إلى حدود 60 دولار عام 2009. - لترتفع مجددا في المتوسط الى 80 دولار للبرميل.</p>	<p>- الأزمة المالية العالمية لعام 2008 أو ما اصطلح عليها بـ "أزمة الرهن العقاري" بالوم.أ</p>	<p>الأزمة النفطية لعام 2008م</p>

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المرجع الآتي: مريم شطيبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة في إطار اشغال الندوة المنظمة تحت عنوان "أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، ماي 2015، ص 4 و ص 5.

## 2.2 الأزمة النفطية لعام 2014م اتجاهات الأسعار فيها وأسبابها الحقيقية:

## أ- اتجاهات الأسعار في ظل الأزمة النفطية لعام 2014م:

بعد أكثر من أربعة عشر سنة من الارتفاعات المستمرة لأسعار النفط في الأسواق العالمية في الفترة (1999-2013)، جاء عام 2014م ليحمل خبرا غير سار مفاده تدهور مفاجئ في أسعار النفط العالمية، وهذا ما يؤكد الجدول الآتي: (انظر الجدول رقم 02)

الجدول رقم 02: تطور أسعار البترول في الفترة 2012م-2018م

وحدة القياس: الدولار الأمريكي/ البرميل الواحد

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	السنوات البيان
69.52	52.43	27.19	49.49	104.61	105.87	109.45	السعر PBa
32.6	92.82	- 45.06	- 52.69	-1.19	- 3.27	-	نسبة تغير الأسعار (D) %

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على:

Source : OPEC, OPEC, Basket Price, Availalble on the following website : [www. Opec.org/opec-web/en/date graphs 40. Htm](http://www.Opec.org/opec-web/en/date%20graphs%2040.Htm)

Visit le 31/03/2019

سعر البرميل الواحد: PBa

من الجدول تعتبر سنة 2012م هي السنة التي وصلت فيها الأسعار في المتوسط إلى أقصاها، إذ بلغت 109,45 دولار للبرميل مقارنة بالسنوات الأربع<sup>2</sup> التي سبقتها، لكن ابتداء من سنة 2013م بدأت الأسعار في الانخفاض، هذا الانخفاض اتخذ شكلين: شكل محتشم ما بين عامي 2012م و2014م، إذ بلغ في المجمل 4.42%، والحقيقة أن هذا الانخفاض لم يطرح أي اشكال بالنسبة للدول المصدرة للنفط خاصة التي تعتمد اقتصادياتها على المداخل النفطية مثل الجزائر، وفنزويلا، ونيجيريا، والعراق، وإيران وروسيا... وغيرها، على اعتبار أن الأسعار بقيت فوق سقف مئة دولار \$105,87، و\$104,61 للبرميل على التوالي، شكل معتبر والذي اهتزت له الدول المصدرة خاصة تلك التي ذكرناها سلفا، والذي كان في الفترة (2014م-2016م)، أين انتقلت الأسعار من \$104,61 للبرميل عام 2014م إلى \$27,19 للبرميل عام 2016م، هذا الانخفاض الرهيب والمتواصل الذي قارب في المجمل نسبة 74%، وهي نسبة معتبرة جعلت الدول المنتجة تفقد أكثر من 50% من مداخلها بالعملية الصعبة، مما أثر سلبا وبشكل حاد على الكثير من مؤشرات الاقتصاد الكلية، حيث ظهرت عجوزات في موازين

مدفوعات، وعجوزات في موازينها التجارية، واختلالات في موازنتها العامة، وكذا انهيارات كبيرة في احتياطات الصرف الخاصة بها.

ورغم تحسن الأسعار وصعوده<sup>3</sup> إلى 52،43 دولار للبرميل عام 2017م ثم 69،52 دولار للبرميل عام 2018م، أي بنسبة صعود اجمالية قاربت 125،5% ما بين 2016م و2018م، إلا أن هذا التحسن الحاصل في الأسعار لم يرق لتطلعات الدول النفطية باعتبار أن سعر التوازن في موازنتها العامة يفوق هذه الأسعار الموجودة المذكورة سلفا كما يبين ذلك الجدول الآتي: (انظر الجدول رقم 03)

الجدول رقم 03: أهم الدول النفطية وسعر توازن الميزانية المتوقع خلال أزمة 2014

أهم الدول النفطية	سعر توازن الميزانية	الصفة
الجزائر	100 دولار للبرميل	عضو في الأوبك
نيجيريا	ما بين 73 و78 دولار للبرميل	عضو في الأوبك
فنزويلا	100 دولار للبرميل	عضو في الأوبك
الاكوادور	80 دولار للبرميل	عضو في الأوبك
قطر	ما بين 85 و90 دولار للبرميل	عضو في الأوبك
الامارات	ما بين 85 و90 دولار للبرميل	عضو في الأوبك
السعودية	ما بين 85 و90 دولار للبرميل	عضو في الأوبك
إيران	100 دولار للبرميل	عضو في الأوبك
روسيا	96 دولار للبرميل	عضو خارج الأوبك

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المرجع الآتي: ضياء مجيد موسوي، الاقتصاد الجزائري في مواجهة أزمة تهاوي أسعار الطاقة لعام 2014م وإلى غير رجعة، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 22 وص 23.



## ب- الأسباب الحقيقية للأزمة النفطية لعام 2014م:

يرجع الكثير من الخبراء الطاقويين هذا التردّي في أسعار النفط الحاصل لعوامل اقتصادية بالدرجة الأولى<sup>4</sup> متعلقة بالعرض والطلب، وكذا لعوامل الجيوسياسية<sup>5</sup>. هذه العوامل الاقتصادية نوجزها فيما يلي:

- الأزمة المالية العالمية لعام 2008م، والتي أَلقت بظلالها السلبية على كثير من دول العالم، حيث أدت إلى تراجع الطلب العالمي على الطاقة الموجهة للاستثمار، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط العالمية في عام 2014م.

- استمرار الركود الاقتصادي في دول الاتحاد الأوروبي نتيجة الأزمة المالية العالمية لعام 2008. - استمرار الركود الاقتصادي في الصين: تعتبر الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد الولايات المتحدة الأمريكية واحد أكبر مستهلكي ومستوردي النفط (قرومي حميد وبن ناصر محمد، 2017، ص265)، حيث تشكل 12% من الطلب العالمي، وقد عرف هذا الاقتصاد الضخم تراجعاً في معدلات النمو الاقتصادي في السنوات الأربعة الأخيرة، حيث وصل في نهاية 2018م إلى حوالي 7%، وهذا ما ترك آثار سيئة على أسعار النفط.

- تراجع الطلب الأمريكي على النفط من خارج إقليمها لصالح الإنتاج الداخلي من كل من الغاز الصخري والنفط الصخري (بشير مصيطفي، 2015، ص166)، حيث تراجعت واردات أمريكا من النفط من 60% من إجمالي استهلاكها في عام 2005 إلى 20% في 2013، وتخطط رقم جديد في عام 2020م هو 15%.

- انخفاض واردات اليابان من النفط الخام ابتداءً من الربع الأول من عام 2015م، أين يشكل الطلب الياباني 4% من إجمالي الطلب العالمي على النفط (منصف شرقي، 2018، ص273) هذا الانخفاض يرجعه الخبراء إلى إعادة تشغيل اليابان لمفاعلين نوويين مع توقع إعادة تشغيل ثلاثة مفاعلات أخرى في سنة 2019م.<sup>6</sup>

- اتجاهات السياسة الطاقوية الجديدة في دول الاتحاد الأوروبي ممثلة أساساً في مشروع "ديزرتيك" للطاقة الشمسية الذي سيشرف على الانتهاء عام 2050، وكذا مشروع الطاقة الكهربائية الذي سيبدأ العمل به في 2018م بناءً على توصيات مؤتمر "لشبونة" للطاقة المنعقد في 2017م.

- دخول مشروع نقل الغاز من بحر قزوين إلى الاتحاد الأوروبي عبر تركيا حيز الخدمة في 2017 وهو المشروع المعروف بـ (ساوث سترمي، ناباكوف، نابات).

- قرارات قمة الأرض في باريس، والتي انعقدت في ديسمبر 2015م، والتي أسست لاتفاقية جديدة حلت محل اتفاقية "كيوتو" للحد من الاحتباس الحراري لعام 1997م، والتي نصت بوضوح على فرض قيود مالية على تجارة المحروقات، مما أثر على الطلب العالمي، فانخفضت الأسعار.

- زيادة إنتاج النفط الصخري في الـوم.أ: تمثل طفرة<sup>7</sup> النفط الصخري التي شهدتها أمريكا وكندا، إضافة إلى التحولات الاستراتيجية في السياسة النفطية الأمريكية التي أصبحت أسبابا موجبة لانخفاض أسعار النفط (حميد قرومي وبن ناصر محمد، 2017، ص265)، إذ تعد الـوم.أ القوة الاقتصادية الأولى في العالم، علاوة على كونها أكبر مستهلك للنفط وأكبر مستورد له على وجه المعمورة، حيث كانت إلى وقت ليس ببعيد تقتني من السعودية فقط ما يقارب 6،1 مليون برميل يوميا، بيد أن هذا التوجه أصبح من الماضي، فتفوقت عليها الصين في ديسمبر 2014م من حيث واردات النفط، وهي وضعية نادرة في التاريخ الاقتصادي، مما يشير إلى تحولات جذرية عميقة ستعرفها السوق النفطية العالمية في المرحلة المقبلة، من إرهاصاتها الأولية<sup>8</sup>. توجه النفط الخليجي شرقا نحو آسيا، وليس غربا نحو أمريكا وأروبا، وهو ما يفسر أيضا تراجع حركة مرور السفن في قناة "السويس".

لقد أضاف هذا المصدر الجديد للعرض العالمي للنفط حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، مما ساهم في حدوث تخمة في المعروض العالمي، وبالتالي انهارت الأسعار.

- عودة أمريكا للتصدير بمستوى 2 مليون برميل يوميا بفضل إلغاء قرار منع التصدير فر القانون التجاري الأمريكي لعام 1973. (بشير مصيطفي، 2015، ص214)

- عدم احترام مجموعة الأوبك لحصص التصدير: تعد منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) أكبر الأطراف الفاعلة في سوق النفط العالمية (عبد الحميد مرغيت، 2017، ص2)، وقد عرفت الفترة الأخيرة تغيرا محوريا في السلوك الاستراتيجي لهذه الهيئة النفطية، ويتجلى ذلك في تمسكها بحصتها السوقية على حساب الأسعار، هذا ما حصل في اجتماعها الأول لعام 2015م، اين فاجأت المنظمة الجميع بقرار زيادة الإنتاج على الرغم من فائض العرض العالمي، مما أدى الى انخفاض جديد للأسعار، حيث زاد حجم عرضها خارج الحصص بـ 500 ألف برميل يوميا، مما رفع الفائض الإجمالي للدول المنتجة للنفط إلى 1.5 مليون برميل يوميا، وعليه قفز الإنتاج الكلي للأوبك من 36 مليون برميل يوميا عام 2014م إلى 38 مليون برميل يوميا عام 2015م أي بنسبة زيادة تقدر بـ 2%، وهذا ما عجل بانخفاض الأسعار. ويرجع خبراء هذا التوجه غير المتوقع وغير المفهوم من طرف أوبك إلى التعنت الروسي الذي زاد من حجم الإنتاج، وكذا إنتاج النفط الصخري في الـوم.أ الذي أصبح ينافس النفط الخليجي، وهذا ما لمح إليه وزير الطاقة الاماراتي "سهيل مزرودي" حين قال: "لا يمكننا الاستمرار في حماية مستوى محدد للأسعار، مضيفا أنه ليس بالإمكان توقيف تراجع الأسعار، لأن هناك فوائض في

السوق، وأن أي تخفيض في العرض فلن يؤدي إلى أي نتيجة". (ضياء مجيد موسوي، 2015، ص27 وص28)

- عودة إيران للسوق البترولية تبعا للاتفاق النووي المبرم بينها وبين الدول الست الكبرى ممثلة في ال.وم.أ، والصين، وروسيا، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، في جويلية 2015م، والذي سمح لإيران أن تصدر في سبتمبر 2015م ما يعادل 1.11 مليون برميل يوميا، على أن تصل إلى تصدير 1.26 مليون برميل يوميا عام 2016م، وتلامس سقف 3 ملايين برميل يوميا في عام 2017م، وهذا ما ساهم في زيادة المعروض العالمي، فانخفضت الأسعار بشكل كبير.

- زيادة الحصة الروسية، حيث سجل الإنتاج الروسي ارتفاعا بنسبة 1.2% بإنتاج قدره 10.980 مليون برميل يوميا عام 2015م، وهذا ما زاد من الإنتاج العالمي الموجه للتصدير فانهارت الأسعار.

- استئناف الإنتاج في العراق، ليصل الإنتاج اليومي أربعة ملايين برميل يوميا في عام 2015م، أي بنسبة زيادة تقدر بـ 22.9 مقارنة بعام 2014م، وهذا ما زاد من حدة انهيار الأسعار في الأسواق العالمية.

- استئناف الإنتاج في ليبيا وتحديدا في حقل "الشرارة"، والذي أضاف للإنتاج العالمي حوالي 200 ألف برميل يوميا، وهذا ما زال الطين بلة في مجال انخفاض الأسعار.

- قرار الفيدرالي الأمريكي في أكتوبر 2014م بالخفض التدريجي في برنامج التسيير الكمي (حميد قرومي ومحمد بن ناصر، 2017، ص264)، إذ بموجب هذا القرار وطيلة أربع سنوات خلت، أي منذ عام 2010م تقريبا، كانت ال.وم.أ تضح في الأسواق بموجب هذا البرنامج ما يعادل 85 مليار دولار شهريا، ثم قررت وفقا لتدريجيا لهذا البرنامج، مما يؤكد - كما هو معروف العلاقة العكسية بين قيمة الدولار الأمريكي وسعر النفط.

### 3. تحليل تطورات التجارة الخارجية الجزائرية (الصادرات والواردات) فترة 2014-2018 (الثلاثي الأول)

هناك تعريفان للتجارة الخارجية: تعريف قديم وهو التعريف الضيق للتجارة الخارجية، حيث تعرف على أنها أهم صور العلاقات الاقتصادية التي تجري بمقتضاها تبادل السلع بين الدول في شكل صادرات وواردات. (وجدي محمود حسين، 1984، ص3)، وتعريف حديث وهو التعريف الواسع للتجارة الخارجية فحوى هذا التعريف أن التجارة الخارجية لم تعد محصورة في الصادرات والواردات من سلع وخدمات، بل تعدى نطاقها حديثا ليشمل تبادل اليد العاملة<sup>9</sup> واستقطاب رؤوس الأموال<sup>10</sup> بين بلدان العالم المختلفة. وفي هذا الإطار يجب أن نفرق بين كل من مصطلحي التجارة الخارجية والتجارة الدولية.

فاصطلاح التجارة الخارجية يشير إلى نظرية جزئية للعلاقات الاقتصادية بين دول معينة ودول أخرى أو مجموعة من الدول (يوسف مسعداوي، 2010، ص12)، بينما اصطلاح التجارة الدولية فهو أوسع واشمل، إذ ينصرف إلى بيان مجمل العلاقات التي تقوم بين دول العالم مجتمعة.

بينما يقصد بالصادرات قيمة السلع والخدمات التي يتم تحويلها من عند الوحدات المقيمة إلى الوحدات غير المقيمة، بينما تعرف الواردات على أنها قيمة السلع والخدمات التي تستقبلها الوحدات المقيمة من الوحدات غير المقيمة، والفارق أو الفرق الموجود بينهما يسمى "صافي الحساب الجاري"، فإذا كانت الصادرات الإجمالية تفوق الواردات الإجمالية فإننا أمام حالة فائض في الحساب الجاري، أما إن حدث العكس أي الصادرات الإجمالية لا تغطي الواردات الإجمالية، فإننا أمام حالة عجز في الحساب الجاري. ويضم الحساب الجاري حسابين فرعيين هما: حساب التجارة السلعية المنظورة وهو ما يطلق عليه الميزان التجاري، كما يضم حساب التجارة غير المنظورة (الخدمات) والذي يطلق عليه ميزان الخدمات.

وهناك معدل يعبر عن الصادرات والواردات والميزان التجاري يسمى معدل التغطية وهو عبارة نسبة مئوية تترجم من خلال العلاقة الرياضية الآتية:  $(x/m) \times 100$  حيث  $m$  هي الواردات و  $x$  هي الصادرات. سنكتفي في الشق التطبيقي برصد تطورات متغيرين هما الصادرات السلعية والواردات السلعية في جانبها السلعي لا الجغرافي، على أن نتناول المتغيرات الأخرى (الميزان التجاري ومعدل التغطية) في بحوث مستقبلية.

### 1.3 تحليل تطورات الصادرات: التوزيع السلعي: (انظر الجدول رقم 04)

الجدول رقم 04: بنية الصادرات الجزائرية 2014م -2018م (الثلاثي الأول)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

المجموع	سلع استهلاكية	تجهيزات صناعية	تجهيزات فلاحية	مواد نصف مصنعة	مواد أولية	مواد غذائية	الصادرات خارج المحروقات	صادرات المحروقات	المواد / السنوات
62956	10	15	2	2350	110	323	2810	60146	2014
35138	11	17	-	1685	105	239	2057	33081	2015
29698	18	53	-	1299	84	327	1781	27917	2016
35132	20	78	-	1410	73	349	1930	33203	2017
8938	4	15	-	425	19	87	550	8388	الثلاثي

الأول 2018 الثلاثي الأول	9670	686	89	39	533	-	17	08	10382
-----------------------------------	------	-----	----	----	-----	---	----	----	-------

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، ديسمبر 2018 المتعلقة بالتجارة الخارجية للجزائر

من الجدول رقم 04 يتضح لنا ما يلي:

- الصادرات الجزائرية تنقسم إلى مجموعتين كبيرتين، المجموعة الأولى صادرات المحروقات والمجموعة الثانية صادرات خارج المحروقات.
- في كل فترة الدراسة نلاحظ أن صادرات المحروقات تحتل حصة الأسد بنسبة تفوق 90%، فمثلا عام 2014م كانت نسبتها 95.53% والصادرات خارج المحروقات 4.47%.
- إذا ما قارنا بين الثلاثي الأول لـ 2017م والثلاثي الأول لعام 2018م، فنلاحظ أن نفس الصفة ما زالت لصيقة بالصادرات الجزائرية، ففي الثلاثي الأول من عام 2017م شكلت صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات 93.84% بينما شكلت صادرات خارج المحروقات الباقي أي 6.16% من إجمالي الصادرات، ونفس الشيء ينطبق على الثلاثي الأول من عام 2018م، حيث مثلت صادرات المحروقات 93.37%، بينما الصادرات خارج المحروقات فقدت بـ 5.63%.
- بالنسبة لصادرات المحروقات نلاحظ في العموم أنها تدهورت في الفترة من عام 2014م إلى 2017م، حيث انتقلت من 60.146 مليار دولار عام 2014 إلى 27.917 مليار دولار عام 2016م، وهذا نتيجة الانخفاض الحاد لأسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث عرف متوسط السعر السنوي للبرميل الواحد، والذي تجاوز 100 دولار ما بين 2011 و2014م، انخفاضا حادا في 2015م و2016م على التوالي، ليصل إلى 53.07 دولار و45.01 دولار على الترتيب (التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2017، ص40)، غير أن انتعاش أسعار البترول في 2017م، أين وصلت في ديسمبر 2017م إلى 65.74 دولار للبرميل أدى إلى زيادة في قيمة الصادرات من المحروقات مقارنة بسنة 2016م بواقع 18.93% (-45% في 2015 و-15.92% في 2016م)، رغم انخفاض الكميات المصدرة بواقع (-2.2%) التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2017، ص41)، حيث انتقلت من 27.917 مليار دولار عام 2016م إلى 33.203 مليار دولار عام 2017م.

في نفس السياق نلاحظ أن صادرات المحروقات بلغت في الثلاثي الأول من عام 2018م 9.670 مليار دولار مقارنة بالثلاثي الأول من عام 2017م أين بلغت 8.388 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 16.30%. هذه الزيادة ترجع لارتفاع متوسط سعر البترول الجزائري "صحاري بلند" من 50 دولار

- للبرميل في الثلاثي الأول من عام 2017م إلى 67.54 دولارا في الثلاثي الأول من عام 2018، أي بنسبة ارتفاع قدرت بـ 35.08%.
- بالنسبة للصادرات خارج المحروقات، فقد عرفت انخفاضا متواصلا في السنوات الثلاثة الأولى من الدراسة (2014م-2016م)، حيث انتقلت من 2.810 مليار دولار عام 2014م إلى 1.781 مليار دولار عام 2016، أي بنسبة انخفاض قدرت بـ (36.61%)، لترتفع سنة 2017م إلى 1.930 مليار دولار، أي بنسبة زيادة ضئيلة قدرها 8.36%.
  - تحتل المواد نصف مصنعة الصدارة في تشكيلة الصادرات خارج المحروقات، إذ تشكل في المتوسط حوالي 78.61% في سنوات الدراسة، تلتها مجموعة المواد الغذائية بـ 14.43% بينما المجموعات الأربعة المتبقية وهي: المواد الأولية، والتجهيزات الفلاحية، والتجهيزات الصناعية، والسلع الاستهلاكية، فلا تمثل الا 6.96% من إجمالي الصادرات مجتمعة خارج المحروقات.
  - في نفس المنحنى نجد أن قيمة الصادرات خارج المحروقات قد ارتفعت من 550 مليون دولار في الثلاثي الأول من عام 2017م إلى 686 مليون دولار في الثلاثي الأول من عام 2018م، بزيادة قدرها 24.72%.

### 2.3 تحليل تطورات الواردات: (التوزيع السلي) (انظر الجدول رقم 05)

الجدول رقم 05: بنية الواردات الجزائرية 2014-2018م (الثلاثي الأول)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

المجموع	السلع الاستهلاكية	التجهيزات الصناعية	التجهيزات الفلاحية	المواد نصف مصنعة	المواد الأولية	المواد الغذائية	الطاقة	المواد السنوات
58330	10287	18906	657	12740	1884	11005	2851	2014
51646	9773	16593	579	11512	1508	9329	2325	2015
46727	8275	15394	501	11482	1559	8224	1292	2016
46059	8513	13992	611	10985	1528	8438	1992	2017
11920	2012	4005	185	2661	441	2250	366	الثلاثي الأول 2018
11206	1767	3396	114	2740	463	2245	481	الثلاثي الأول

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر-ديسمبر 2018م المتعلقة بالتجارة الخارجية

من الجدول رقم (05) نكتشف ما يلي:

- فيما يتصل بالواردات من السلع (FOB)، فقد تقلصت في 2017م للسنة الثالثة على التوالي، وذلك بعد أكثر من ثمانية عشر سنة من الاتجاه التصاعدي دون انقطاع، باستثناء سنة 2009 (التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2017، ص42)، حيث انخفضت هذه الواردات من 58.330 مليار دولار في عام 2014م إلى 51.664 مليار دولار في عام 2015م، ثم إلى 46.727 مليار دولار في عام 2016م، لتصل إلى 46.059 مليار دولار في عام 2017م. ارتبط هذا التقلص الطفيف والبالغ 668 مليون دولار والمسجل في 2017م بثلاث مجموعات وهي: المواد الأولية، والمواد نصف المصنعة، والتجهيزات الصناعية، في ظل وجود ارتفاع أو استقرار نسبي لمجموعات المنتجات الأخرى.
- وعموما يمكن القول أن قيم مجموعات الواردات هي متقاربة جدا على مدار سنوات الدراسة الأربعة (2014-2017)، مما جعلها تحافظ على ترتيبها، وفي هذا الإطار يمكن أن نقسم الواردات إلى فئتين: الفئة الأولى فئة مجموعات الواردات الأكثر استيرادا في الفترة وهي التجهيزات الصناعية التي جاءت في المرتبة الأولى من إجمالي الواردات بنسبة 32%، تليها المواد النصف مصنعة بـ 23%، ثم بعد ذلك تأتي كل من المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية بنسبة متقاربة تعادل 18%. أما الفئة الثانية فهي المواد الأقل استيرادا، والتي لا تشكل مجموعاتها إلا 9% من إجمالي الواردات وتضم كل من الطاقة، والمواد الأولية، والتجهيزات الفلاحية.
- في نفس السياق نلاحظ أن مبالغ الواردات إذا ما قارناها ما بين الثلاثي الأول لعام 2017م والثلاثي الأول لعام 2018م، فنلاحظ أنها حافظت على نفس التقسيم والترتيب المذكورين سلفا، كما حافظت على نفس الاتجاه أي الانخفاض، حيث بلغت في الثلاثي الأول من عام 2018م، قيمة 1.1206 مليار دولار أي بانخفاض طفيف قدره 714 مليون دولار، أي بنسبة تقارب 6%، وهذا مقارنة بالثلاثي الأول من عام 2017م.

## 5. الخاتمة:

جاءت هذه الدراسة أساسا لتكشف الآثار المختلفة التي تركتها الأزمة النفطية الراهنة لعام 2014م على التجارة الخارجية الجزائرية، في الفترة 2014م-2018م، وعموما كانت هذه الآثار سلبية في معظم سنوات الدراسة، إذ نجد حدوث تدهور كبير حصل في المداخيل النفطية تجاوز 50%، كما أن الصادرات خارج المحروقات لم تتعد في أحسن الأحوال 5% من إجمالي الصادرات، زد على هذا نجد أن الواردات الاجمالية لم تستطع أن تنزل تحت سقف مليار دولار رغم المجهودات المبذولة لكبحها، وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري يدخل نفق العجوزات التجارية ابتداءا من عام 2015م. لقد تمخض عن هذه الدراسة المتواضعة بعد حلحلة إشكالياتها إلى جملة من النتائج نستعرضها فيما يأتي:

## 5-1/ نتائج أولية للدراسة (اختبار الفرضيات): تتمثل في:

- لا يرجع الانخفاض الكبير لأسعار النفط لعام 2014م لأسباب جيوسياسية أو لأسباب متعلقة بالمضاربات بالدرجة الأولى، وإنما يرجع أساسا إلى أسباب اقتصادية متعلقة بطروف الإنتاج، وهذه الفرضية هي فرضية صحيحة، إذ نجد أنه ابتداءا من عام 2010م، بدأت خريطة الإنتاج الطاقوية العالمية تتغير، بالتقليل من استخدام الطاقات الأحفورية التقليدية إلى استخدام طاقات بديلة لها متجددة، وهذا ما تجسد واقعا مع أقطاب الاقتصاد العالمي، فاتجهت (الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والاتحاد الأوروبي) كما رأينا سلفا.

- هذه الفرضية صحيحة، إذ أن حصيلة الصادرات خارج المحروقات كانت محدودة، لم تصل إلى المستوى المأمول في فترة الدراسة، هذا ما أكدته المصادر الرسمية-كما رأينا-، إذ لم تتعد الحصيلة السنوية لها في أحسن الأحوال وفي المتوسط سقف 3 مليار دولار، أي 5% من إجمالي الصادرات، وهذا يرجع في اعتقادنا إلى عوامل هيكلية لا ظرفية (الارتهان إلى النفط) وغياب إرادة سياسية حقيقية في تفعيل استراتيجية التصدير خارج المحروقات، رغم أن هذه الاستراتيجية قد وضعت لبناتها الأولى من سبعينيات القرن الماضي.

5-2/ نتائج أخرى للدراسة: هي نتائج تبلورت في فكرنا اثناء تعليقنا على جداول الدراسة المتعلقة بدراسة الحالة، والتي نجملها فيما يأتي:

- تتميز الصادرات الجزائرية في فترة الدراسة بعدم التنوع السلعي، وهذا أمر غير مقبول، خاصة ونحن نسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.



- تميزت الواردات الجزائرية في فترة الدراسة بالتنوع السلعي، وهو تنوع غير محمود باعتباره يؤكد تبعية الاقتصاد الجزائري للخارج، خاصة فيما ارتبط بالمنتجات الصناعية، والمنتجات الغذائية، وهذا وإن كان يدل، وإنما يدل على هشاشة قطاعي الفلاحة والصناعة في الجزائر.
- نلاحظ أن هناك انخفاضا استثنائيا كبيرا حصل في فاتورة الواردات التي انتقلت من 58.330 مليار دولار عام 2014م الى 46.059 مليار دولار عام 2017م، أي بنسبة انخفاض قدرت بـ 21% وهي نسبة جيدة، هذا الأمر يدل على مدى تأثير الأزمة النفطية في التجارة الخارجية الجزائرية في فترة الدراسة، وكذا على حجم الإجراءات الحكومية المتخذة في ذلك لكبح الواردات. هذه الإجراءات المتخذة وإن كانت مشجعة إلا أنها غير كافية باعتبار أن نسبة انخفاض الصادرات النفطية كانت أكبر إذ تجاوزت 50% كما أن الصادرات غير النفطية لم تتجاوز 5% من إجمالي الصادرات في أحسن الأحوال.

### 3-5/ توصيات الدراسة: بناء على النتائج المقدمة سلفا، فإننا نقدن التوصيات الآتية:

- ضرورة التفكير في عصر ما بعد المحروقات التقليدية من خلال رسم معالم استراتيجي اثنتين وهما:

- استراتيجية طاقوية جديدة تسمح لنا بالانتقال من استغلال الطاقات الأحفورية الناضبة (البتروال والغاز الطبيعي) إلى استغلال الطاقات المتجددة غير الناضبة (الطاقة الشمسية، الطاقة المائية، طاقة الرياح...)، بالإضافة الى استغلال الغاز الصخري والنفط الصخري مستقبلا، وهذا كله تحقيقا للأمن الطاقي وتجسيديا للتنمية المستدامة لوطننا.

- استراتيجية تصديرية فعالة تتيح لنا تنويع صادراتنا خارج المحروقات من خلال تحريك القطاعات الراكدة والمثقلة أساسا في الفلاحة، والصناعة، والسياحة، والصيد البحري، والمناجم.

- ضرورة تنشيط التجارة البينية بين دول المغرب العربي بشتى الطرق الممكنة وهذا من خلال تفعيل تكتل اتحاد المغرب العربي سياسيا بالدرجة الأولى.

- ضرورة تفعيل التنوع السلعي مع تفعيل التنوع الجغرافي للصادرات الجزائرية مستقبلا، من خلال اقتحام أسواق جديدة في السوق الافريقية الكبيرة، وهذا ما لمسناه عندما ولجت المنتجات الجزائرية السوق الموريتانية في 2018م.

- الدعوة إلى استغلال فعال لموقعنا الاستراتيجي الهام من خلال تفعيل موانئنا التجارية خاصة "ميناء جنجن حاليا" وميناء الحمدانية مستقبلا، وهذا لتنشيط التجارة بين الشمال والجنوب، مما يدر علينا مداخيل إضافية.
- الدعوة إلى إخراج قطاع التجارة الخارجية من الفوضى التي يعيشها والاحتكار الذي يشهده من خلال قوانين رادعة وشفافة تمنع الطفيليين من الدخول إليه، مع إحداث شبكة تنسيق واسعة فعالة بين كل الأطراف التي لها صلة بالقطاع والممثلة أساسا في: وزارة المالية، البنك المركزي، البنوك بأنواعها، مؤسسات التأمين، إدارة الضرائب، الجمارك، وزارة التجارة ومؤسساتها المختلفة.
- عصنة الجمارك من خلال رقمنة تعاملاتها المختلفة وجعلها أداة هامة في مراقبة التجارة الخارجية ومكافحة ظاهرة تهريب الأموال والحد من الغش الجمركي والتصريح الكاذب.

#### 6. قائمة المراجع:

##### الكتب:

- بشير مصطفى، نهاية الربع الأزمة والحل، جسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، المحمدية، الجزائر، 2015م.
- ضياء مجيد موسوي، الاقتصاد الجزائري في مواجهة أزمة تهاوي أسعار الطاقة لعام 2014م وإلى غير رجعة، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- وجدي محمود حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعات المصرية، القاهرة، 1984.
- يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

##### الندوات والمقالات:

- قرومي حميد وبن ناصر محمد، ضرورة التنوع الاقتصادي في ظل انهيار أسعار النفط، مجلة انهيار أسعار النفط، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد حادي عشر، جامعة البليدة 2، جوان 2017.
- مريم شطبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة تحت عنوان أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على

الاقتصاد الجزائري، قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر، 14 ماي 2015م.  
- منصف شرقي، تداعيات انحيار أسعار النفط سنة 2014م على الاقتصاد العالمي والتدابير الضرورية لمواجهتها في الجزائر، مجلة الحقيقة، العدد 47، جامعة أدرار، ديسمبر 2018م.

#### التقارير والنشرات:

- التقرير السنوي لبنك الجزائر لعام 2017.
- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر-ديسمبر 2018.

#### المراجع الإلكترونية:

- عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، جامعة جيجل، الجزائر.

<http://www.hopital-dz.com/upload/12-2017/petrole.pdf>

- Source : OPEC, OPEC, Basket Price, Available on the following website : [www. Opec.org/opec-web/en/date graphs 40. Htm](http://www.Opec.org/opec-web/en/date%20graphs%2040.htm)

Visit le 31/03/2019

#### الهوامش:

- (1): هو أعلى معدل سنوي لسكة أوبك منذ بدأ العمل بنظام السلة في عام 1987م.
- (2): للتأكد من هذا الأمر ارجع إلى المصدر الذي اعتمدنا عليه لتشكيل الجدول رقم (02) من هذا البحث.
- (3): سبب هذا الارتفاع في الأسعار مجددا في عام 2017م و2018م على التوالي، يعود بالدرجة الأولى إلى اجتماع الجزائر في 23 سبتمبر 2016م، أين تعهدت دول الأوبك بقيادة السعودية وكذا دول خارج الأوبك ممثلة أساسا في روسيا بعدم الزيادة في المعروض النفطي. وفي كانون ديسمبر 2016م تم الاتفاق على خفض الإنتاج بـ 1.8 مليون برميل في اجتماعها بفيينا على أن يتم تجسيد ذلك فعليا ابتداء من جانفي 2017م، وهذا ما حصل فعلا، حيث صعدت الأسعار إلى أكثر من 50 دولار في 2017م، وبناءا على هذه الثقة المسترجعة تم تمديد اتفاق فيينا الذي ساهم بدور كبير في تحسين مستويات الأسعار إلى أكثر من 70 دولار حتى نهاية عام 2018م.
- (4): هذه العوامل الاقتصادية هي عوامل هيكلية متعلقة بأنماط الإنتاج وليست عوامل ظرفية متعلقة بالمضاربات، وحسب دراسة لصندوق النقد الدولي، فإن العوامل المتعلقة بالعرض تشكل 60%، بينما العوامل المتعلقة بالطلب فهي ما بين 20% و30%.

- (5): العوامل الجيوسياسية: للاطلاع بشكل دقيق على هذه العوامل يرجى الرجوع إلى مرجعنا السابق منصف شرقي، ص 277-278.
- (6): يوجد في اليابان 43 مفاعلا نوويا، وتعترم الحكومة إعادة تشغيلها كلية وبالتدرج بعد حادثة فوكوشيما في ثمانينات القرن الماضي، هذه الطاقة البديلة من شأنها الضغط أكثر على طلب النفط العالمي، حيث انخفضت الواردات من 43 مليون برميل يوميا عام 2014 إلى 41 مليون برميل يوميا في عام 2015م، في حين ارتفع الطلب الدولي بنسبة 1.9% ما بين 2014 و2015م، أين انتقل هذا الطلب من 92 مليون برميل يوميا عام 2014 إلى 93 مليون برميل يوميا عام 2015م.
- (7): هذه الطفرة تحققت نتيجة ظهور تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي في الـ.م.أ عام 1998م.
- (8): من بين هذه الازهافات أنه في عام 2013م كان ترتيب الدول الثلاثة الأولى عالميا في انتاج النفط كما يلي: السعودية، ثم روسيا، ثم الـ.م.أ، لكن بعد ظهور النفط والغاز الصخري، أصبحت الـ.م.أ في المرتبة الأولى، تليها السعودية ثم روسيا، وهكذا أصبحت الـ.م.أ تنتج اليوم أكثر مما تنتجه السعودية، وأكثر من تنتجه روسيا، هذا التطور الهائل والسريع في صناعة البتروكيماويات الأمريكية قد انعكس بصورة جذرية على قطاع الطاقة العالمي، حيث وصلت الـ.م.أ الآن إلى مستوى إنتاج يعادل في المتوسط 11.6 مليون برميل يوميا.
- (9): أي انتقال اليد العاملة من بلد إلى آخر سواء باستقطاب الكفاءات، أو بالهجرة الاختيارية بحثا عن عمل بأجر مرتفع.
- (10): ممثلة في المعاملات المالية الدولية المتعلقة بحركة القروض وحركة الاستثمارات الأجنبية.